

تقرير

تدهور اوضاع «دويتشه بنك» وغيره من المصارف الكبرى في العالم، قفز إلى واجهة الاهتمامات المصرفية في لبنان. جمعية المصارف سألت حاكم مصرف لبنان عن انعكاسات التدهور في قيمة أسهم وسندات المصارف العالمية، فأجابها أن «ليس هناك ما يدعو للقلق». أما لجنة الرقابة على المصارف، فكشفت أن انكشاف القطاع المالي في لبنان على «دويتشه بنك» لا يزيد حجمه عن 400 مليون دولار

## المخاطر الخارجية تقلق المصارف اللبنانية



انكشاف القطاع المالي في لبنان على «دويتشه بنك» لا يزيد حجمه على 400 مليون دولار (هيثم الموسوي)

محمد وهبة

يركز المصرفيون في هذه الأيام على المخاطر الخارجية. يرون ان ساحة عملهم المحلية محمية بالهندسات المالية التي ينفذها مصرف لبنان. وهي هندسات تسعى الى جذب العملات الأجنبية اللازمة لتكوين احتياطات تعينه في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة، الا انها تحمي ربحية المصارف، عمداً أو صدفة. في الأسواق الخارجية يختلف الامر تماماً، إذ تبدو هذه المخاطر مرتبطة بظروف خارجة عن السيطرة، على الرغم من كل التدابير المفروضة محلياً لتجنبها. أبرز مصدرين لهذه المخاطر يأتيان من الولايات المتحدة الأميركية، ومن المصارف العالمية التي تتدهور أوضاعها، بحسب ما ورد في اللقاء الشهري الأخير بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومجلس إدارة جمعية المصارف ولجنة الرقابة على المصارف.

اللقاء الشهري المنعقد في 12 شباط 2016. تضمن 5 نقاط أساسية، وهي جميعها متصلة بعلاقات المصارف مع الخارج وانعكاس التطورات الخارجية عليها. في البداية تطرق سلامة إلى «التقلبات الحادة التي تشهدها الأسواق العالمية، والتي تعود إلى تباطؤ النمو، وخصوصاً في الصين، وإلى انخفاض أسعار المواد الأولية، ولا سيما البترول، واستمرار معدلات الفوائد السلبية». ثم أوضح أن هذه المخاطر أدت إلى تراجع نتائج المصارف المنتشرة في العالم، لكن «في لبنان» المصارف محيطة عن بعض هذا الأثر لكونها تلتزم التعاميم القاضية بعدم التوظيف في الخارج لأكثر من 50% من رؤوس أموالها، وفي دول ذات درجة تصنيف تعادل أو تفوق درجة الاستثمار، وعليها أيضاً احترام سقف تسليف نسبته 50% من قيمة محفظة الأسهم والسندات المقرض الاحتفاظ بها وإدارتها في حسابات مستقلة».

هذه الحماية أمنت للمصارف عازلاً عن الأزمة المالية التي انفجرت في نهاية عام 2008، إلا أنها تبقى انكشاف المصارف على الخارج مفتوحاً. حتى الآن، تبين للجنة الرقابة على المصارف أن انكشاف المصارف على أزمة «دويتشه بنك» (راجع التقرير الذي نشرته الأخبار عن أزمة دويتشه بنك على الرابط الآتي: <http://www.al-akhbar.com/node/252168>) لا يزيد على 400 مليون دولار، أي إنه رقم صغير قياساً على موجودات المصارف التي تزيد على 185 مليار دولار.

سلامة دعا المصارف إلى عدم القلق، الا ان تطميناته لم تمنع المصارف من الاستفسار عن انعكاسات أزمة دويتشه بنك وغيره من المصارف العالمية على لبنان. وبحسب التعميم الداخلي الموزع على ادارات المصارف، الذي يلخص محضر اللقاء الشهري، ورد ما يلي: «أثارت الجمعية تساؤلاً عن الانعكاسات الممكنة علينا من جراء تدهور قيمة أسهم وسندات بعض المصارف العالمية كدويتشه بنك وغيره (أسعار السوق 30% من قيمتها الدفترية). فرأى الحاكم أنها (أي تدهور قيمة الأسهم والسندات) واقعة بين ارتفاع اعباء التحقق والالتزام لديها من جهة، وضرورة تحقيق أرباح من جهة ثانية، ويراقب المستثمرون كيف ومن أين ستحقق هذه المصارف أرباحها، متوقعاً أن تغتبر هذه المصارف من أنماط ونماذج عملها».

### الاتصالات مع واشنطن

قال رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إنه تلقى كتاباً من القنصل العام ونائب الرئيس التنفيذي للبنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي - نيويورك، توماس باكستر، يتمنى فيه على جمعية مصارف لبنان، أن ترعى، جنباً إلى جنب مع اتحاد المصارف العربية، المؤتمر الذي سيعقد في 18 نيسان 2016. وبحسب طربيه، فإن الجمعية ستستكمل بعد مؤتمر نيويورك زيارتها إلى واشنطن، التي كانت قد تأجلت في مطلع كانون الثاني بسبب الطقس.

طلب حاكم مصر لبنان رياض سلامة من المصارف تكثيف تحركاتها في اتجاه المصارف المراسلة، وتحديد مع مسؤولي الالتزام لديها (Compliance Officers)، نظراً لأهمية موقعهم، في ما يخص استمرار العلاقة، وتجنب الـ De Risking. يأتي هذا الطلب بعدما أقرت الولايات المتحدة قانوناً لمكافحة تمويل حزب الله حول العالم.

المحروقات وانخفاض تحويلات الخزينة إلى مؤسسة الكهرباء، يستمر عجز المالية العامة وعدم إنجاز الإصلاحات المطلوبة». سلامة علق على الأمر مستبعداً «لجوء مؤسسات التصنيف إلى خفض التصنيف، إذ لم تتدهور الأوضاع المالية على الرغم من عدم إقرار الإصلاحات»، ولفت إلى التوقعات عن أسعار البترول للفترة المقبلة، التي تتراوح بين الانخفاض إلى ما دون مستواها الحالي، أو الارتفاع إلى حد أقصى يبلغ 50 دولاراً للبرميل، «أي إنه ليست هناك عودة إلى المستويات السابقة، لكن يمكن تجنب ارتفاع فاتورة المحروقات من خلال إنجاز عقود تسليم طويلة الأجل حالياً». أيضاً، كانت هناك مخاطر خارجية إضافية نوقشت في اللقاء الشهري. فقد طلبت جمعة المصارف توضيح المادة الثانية من قرار مصرف

تموّل من جيوب اللبنانيين ومن الخزينة العامة. قاد النقاش في هذا الأمر نحو موضوع آخر طرحته المصارف على طاولة اللقاء الشهري، يتعلق بالزيارة المرتقبة من مؤسسات التصنيف الدولية إلى لبنان. المصارف سألت عن مصير «درجة التصنيف السيادية»، ولا سيما أنه «على الرغم من تراجع أسعار

انكشاف لبنان على الخارج ستكون له تداعيات كبيرة على تحويلات المغتربين اللبنانيين. فقد قال سلامة إن «تراجع أسعار النقد (في الدول) ينعكس حكماً على حجم التحويلات، ولكنه في المقابل يوفر على خزينة الدولة مبالغ كبيرة ساعدت على ضبط العجز عند حدود مقبولة». المقصود بهذا الأمر، أن الدول التي تعتمد على صادرات النفط لتمويل موازنتها، أصبحت الآن في وضع مختلف بعد تدني سعر برميل النفط إلى أقل من 35 دولاراً مقارنة بـ 100 دولاراً قبل نحو سنتين، وهذا الأمر انعكس سلباً على إنفاقها الاستثماري، وأثر سلباً في أسعار بعض العملات، وبالتالي فإن مجمل هذا الوضع انعكس سلباً على تحويلات المغتربين العاملين في تلك البلدان، لكن انخفاض أسعار النفط أثر إيجاباً في الفاتورة النفطية التي

يستبعد سلامة خفض تصنيف لبنان الائتماني

متابعة

## توافق على الطمر وخلاف على المطامر

هديك فرفور

«لا قرار سياسياً حتى اللحظة لإنهاء أزمة النفايات» هذا ما يقوله وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، لافتاً إلى الخلاف الحاصل حول تحديد مواقع المطامر الذي أفضل اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة إدارة ملف النفايات، والتي من المقرر أن تعود للاجتماع ظهر اليوم. عقب خروجه من اجتماع اللجنة

الوزارية المكلفة إدارة أزمة النفايات، أول من أمس، سئل وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق عن اقتراح المؤازرة الأمنية لتنفيذ خطة المطامر، فأجاب: «دعونا نحدد مواقع المطامر أولاً». الخلاف الحاصل داخل أعضاء اللجنة الوزارية لا يدور حول التوافق على «استئناس» خطة المطامر، ذلك أن ثمة إجماعاً من قبل الوزراء على الطمر ثم الحرق. وبحسب وزير

البيئة محمد المشنوق، «الكل يريد المطامر». إلا أن العرقلة التي حالت دون الإعلان والتوصل إلى قرار واضح سببه الخلاف حول تحديد مواقع هذه المطامر. أمس، قال وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، إن المطامر في لبنان «تحوّلت إلى مذهبية»، مُشيراً إلى أن «لا قرار سياسياً حتى اللحظة لإنهاء أزمة النفايات»، ومُضيفاً: «إن بعض الوزراء يُعرقل الوصول إلى الحل».

كلام درباس جاء في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان» اتهم خلاله الحراك المدني بتعطيل «كل الحلول المطروحة»، مركزاً على «ضرورة السير بالحل الموجود مهما كانت سيئاته»، لافتاً إلى أن «حل المطامر الصحية يبقى أفضل بكثير من المكتبات العشوائية». تقول مصادر متابعه للملف إن العرقلة التي يشير إليها درباس سببها «معارضة التيار الوطني

الحر إقامة مطامر في المتن، مُشيرة إلى جهود يبذلها مسؤولون في التيار لإقناع حزب الطاشناق بإعادة فتح مكتب برج حمود. مصادر التيار الوطني تنفي مسألة الجهد المبذول مع حزب الطاشناق، وتقول إن التيار موافق على خطة المطامر كما كانت، «أما طرح تصريف كل قضاء بنفاياته فهو غير منطقي بالنسبة إلينا، ذلك أن ليس كل الإقضية لديها الإمكانيات نفسها». وتقول المصادر نفسها إنهم